الصباح الاقتصادية
12
العدد 3184 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 25 محرم 1440 - الموافق 5 أكتوبر 2018
Friday 5 October 2018 - No.3184 - 11 th Year

العبيد: مشروع «مدينة الحرير» سيجعل الكويت أحد أهم الموانئ في منطقة آسيا الوسطى

طارق العبيد

أشار رئيس المجلس الاقتصادي «الأفروآسيوي» طارق العبيد أمس الخميس بمكانة الكويت ودورها في تنفيذ الأهداف والرؤى التنموية مضيفا انها ستحتضن الدورة الثانية للمؤتمر العربي لرؤية الحكومات العربية لتنفيذ اهداف «التنمية المستدامة 2030» في نوفمبر 2019.

جاء ذلك في تصريح للعبيد والذي يترأس اللجنة التحضيرية للمؤتمر عقب لقائه الامين العام المساعد بجامعة الدول العربية السفيرة هيفاء ابو غزالة في اطار التحضيرات للمؤتمر.

وقال العبيد إن اختيار الكويت لاحتضان فعاليات المؤتمر الثاني جاء نظرا الى عدة اعتبارات من بينها ان لديها العديد من الرؤى التنموية الخاصة بالمشاريع الكبرى التي اطلقتها الحكومة تحت عنوان «كويت جديدة 2035».

واضاف ان هذه الرؤى التنموية تهدف الى تحويل الكويت الى مركز مالي وثقافي وتجاري في المنطقة مبينا ان هذه الرؤى تستمد اهميتها من خلال تنفيذها لتوجهات «قائد العمل الانساني» سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بشأن تحقيق هذه الرؤى على ارض الواقع.

واشار العبيد في هذا السياق إلى مشروع الكويت التنموي الكبير المعروف بـ«مدينة الحرير» وتطوير الجزر الكويتية الذي يعتبر من أهم وأكبر المشاريع التنموية في منطقة شمال الخليج وتقدر تكلفته المالية بأكثر من 450 مليار دولار بحسب البيانات الحكومية.

واكد ان هذا المشروع التنموي سينعكس ايجابا على حركة الاقتصاد والتنمية والأعمال على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي عامة وشمال منطقة الخليج خاصة «لتكون الكويت أحد اهم الموانئ في منطقة آسيا الوسطى».

وبين ان لدى الكويت مؤسسات تنموية مرموقة ذات سمعة عربية ودولية على راسها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية المشهود له بدعم العديد من مشاريع التنمية في دول العالم.

واشار كذلك الى المجلس البلدي الذي يعتبر من اقدم المجالس البلدية في المنطقة بالإضافة الى معهد الكويت للأبحاث العلمية الذي يعتبر من أبرز مراكز الابحاث المتخصصة في دول المنطقة وغيره من الهيئات والمؤسسات الحكومية.

كما أشار كذلك إلى أهمية زيارة سمو امير البلاد الأخيرة الى الصين والتي توجت بتوقيع عدد من الاتفاقيات من شانها المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار وجودة الحياة بالمنطقة.

وأكد العبيد أهمية التعاون مع الأجهزة المختصة بجامعة الدول العربية التي لها علاقة باعمال المؤتمر العربي المرتقب الذي سيناقش ويستعرض الجهود الحكومية للدول العربية التي تبذل في مجال قياس تنفيذ اهداف «التنمية المستدامة 2030» التي اقرتها الامم المتحدة.

واوضح ان اللجنة التحضيرية قررت ان يكون عنوان الدورة الثانية لمؤتمر رؤية الحكومات العربية لتنفيذ اهداف «التنمية المستدامة 2030» هو «المؤشرات العربية للبلديات والصحة والتعليم والابحاث».

واضاف ان الدورة الاولى للمؤتمر تم اطلاقها بمصر في ابريل الماضي وجرى خلالها تكريم الكويت ممثلة في معهد الكويت للأبحاث العلمية الى جانب تكريم مصر ممثلة في وزارة الانتاج الحربي والجامعة العربية ممثلة في الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

وتأسس المجلس الاقتصادي «الأفروآسيوي» عام 2017 كمجلس إقتصادي دولي مستقل هادف للربح لربط آسيا بأفريقيا إقتصاديا ويهتم بتطوير الإقتصاد والإستثمار وضمان الإستثمارات والمشاريع بشكل خاص في دول شمال إفريقيا كبوابات عالمية للاستثمار في إفريقيا وبشكل عام تشجيع حرية حركة تنقل الأموال بين دول آسيا وإفريقيا.

البورصة تختتم الأسبوع بجلسة «حمراء» للمؤشرات

هبوط جماعي للمؤشرات

أنهت البورصة تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على انخفاض للمؤشر العام 9ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5111. 34 نقطة بنسبة انخفاض 0. 19 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 82. 16 مليون سهم تمت من خلال 3604 صفقات نقدية بقيمة 16. 7 مليون دينار كويتي «نحو 55. 11 مليون دولار أمريكي».

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 2. 2 نقطة ليصل إلى مستوى 4741. 5 نقطة وبنسبة انخفاض 05. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 46. 7 مليون سهم تمت عبر 1821 صفقة نقدية بقيمة 5. 3 مليون دينار «نحو 55. 11 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الأول 03. 14 نقطة ليصل إلى مستوى 9. 5314 نقطة وبنسبة انخفاض 26. 0 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 8. 35 مليون سهم تمت عبر 1783 صفقة بقيمة 16. 13 مليون دينار «نحو 42. 43 مليون دولار».

وكانت شركات «التخصيص» و«خليج ت» و«رمال» و«المنتجعات» و«رماية» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «أهلي متحد» و«آن» و«برقان» و«لوجستيك» و«مدار» الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت «عمار» و«تحصيلات» و«تجارة» و«المساكن» و«الديرة».

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على ان تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

مؤتمر «إس إيه بي ناو» يعرض أفضل الممارسات في الرقمنة لتمكين الشركات الذكية

«كويت جديدة 2035» تدفع سوق الابتكار الرقمي في البلاد إلى 300 مليون دينار

جانب من مؤتمر «إس إيه بي ناو»

قال خبراء مختصون في قطاع التقنية إن خريطة الطريق الرقمية التي تنطوي عليها رؤية "كويت جديدة 2035" تدفع سوق الابتكار الرقمي في البلاد لبلوغ آفاق جديدة عند نحو 300 مليون دينار هذا العام، وإحداث التحول في الشركات وفي جميع مناحي الحياة اليومية.

جاء ذلك خلال المشاركة في مؤتمر "إس إيه بي ناو" أحد أكبر الفعاليات التقنية المنعقدة في الكويت هذا العام.

ومن المنتظر أن تبلغ قيمة سوق الخدمات البرمجيات الذكية في الكويت 293 مليون دينار في العام 2018، وفقا لتقرير صدر حديثا عن مؤسسة "بي إم آي" للأبحاث، وذلك بدعم من الاستثمار الرقمي في قطاعي النفط والغاز وتجارة التجزئة.

وتهدف رؤية البلاد "كويت HYPERLINK "http://www.newkuwait.gov. HYPERLINK "جديدة 2035" /kw "http://www.newkuwait. "gov.kw/ إلى الاستفادة من الرقمنة في تعزيز مكانة الدولة كمركز مالي وتجاري وثقافي إقليمي.

وقال قصي الشطي، المدير العام للجهاز المركزي الكويتي لتكنولوجيا المعلومات بالإنابة، إن رؤية "كويت جديدة 2035" تعمل على تعزيز التحول الرقمي على مستوى الدولة "لدفع التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل في القطاع الخاص، وتنمية الخدمات الحكومية الإلكترونية".

وأضاف خلال كلمة رئيسة ألقاها أمام المؤتمر: "يشكل التحول الرقمي القلب النابض للمؤسسات والشركات في الكويت، ويجعل اقتصاد البلاد أكثر قدرة على المنافسة، والشركات أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين وتنبؤا بها".

وشهد مؤتمر "إس إيه بي ناو" في الكويت، الذي عقد تحت شعار "دعم التغيير يبدأ الآن"، تبادل المئات من كبار المديرين التنفيذيين في القطاعين العام والخاص في البلاد أفضل الممارسات في التحول الرقمي، والتعرف على خريطة الطريق الرقمية الجديدة للكويت 2035، فضلاً عن أحدث التوجهات الرقمية".

من جانبه أكد أحمد الفيفي، النائب الأول للرئيس والمدير العام لشركة "إس إيه بي" في شمال منطقة الشرق الأوسط، إن التحديات المستقبلية التي ستجابه الأعمال التجارية في الكويت ستكون مختلفة بصورة جذرية، وقال: "يستلهم الجيل التالي من اقتصاد القيمة الإبداع في استخدام التقنيات الذكية انطلاقاً من رؤية "كويت جديدة 2035"، وسيكون المسارعون إلى تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلات وإنترنت الأشياء والتحليلات المتقدمة للبيانات، والبلوك تشين، أول من يستفيد من القدرة التنافسية التجارية ويساهم في إحداث التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في البلاد".

وتشهد "إس إيه بي" في الكويت طلباً كبيراً على حلول التحوّل الرقمي بين قطاعات البنوك والتمويل والحكومة والنفط والغاز وتجارة التجزئة. وتقوم "إس إيه بي" بتبادل أفضل الممارسات في الابتكار المشترك مع الشركات الرقمية الثورية مثل مجموعة "إيكويت"، التي أدى التحوّل الرقمي فيها إلى تحسين التكاليف وتلبية احتياجات العمل المستقبلية والدفع قدماً بنماذج الأعمال المبتكرة.

■ قصي الشطي: الرؤية الإستراتيجية للدولة تعزز التحول الرقمي لتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل

بدوره، أشار محمد حلمي، المدير التنفيذي لشركة "إس إيه بي" في الكويت إلى أن الدولة مهيأة بطريقة مثالية لتعزيز مكانتها كمحور مالي وثقافي ومؤسسي إقليمي بارز، من خلال الاستفادة من التحوّل الرقمي، وقال: "من المنتظر أن تتبنى الكويت التقنيات ونماذج الأعمال الجديدة من أجل دفع عجلات الابتكار في الأعمال التجارية الرقمية، وذلك بفضل البنية التحتية الرقمية المتينة، والشباب المتمكنين من التقنية، وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة سريع النمو الذي تديره مجموعة واعدة من أصحاب المشاريع الريادية ويشتمل على مجموعة من الشركات الناشئة الجريئة".

«الخطوط الكويتية» تدعم أسطولها بـ 3 طائرات «إيرباص» جديدة

الخطوط الجوية الكويتية

قالت مصادر مسؤولة إن شركة الخطوط الجوية الكويتية وقعت اتفاقا مع شركة «إيرباص»؛ لشراء 3 طائرات جديدة.

كما شمل الاتفاق تعديل صفقة شراء 25 طائرة من الشركة الأوروبية والتي تم توقيعها في عام 2013، ليصل إجمالي الطائرات المشتراه إلى 28 طائرة جديدة من أنواع «A350» و«A320neo».

وذكرت المصادر أن تعديل صفقة الـ 25 طائرة مع «إيرباص» جاء للتوسع في الطائرات صغيرة البدن وانطلاقا من الأداء الاستثنائي والمميز لطائرة «A320»، بالإضافة إلى حاجة الناقلة إلى سعة إضافية على رحلاتها لتحقيق استمرارية في النمو، وفقا لجريدة الأنباء.

وأوضحت أنه تم التنسيق مع «إيرباص» لتخفيض عدد طائرات «A350» إلى 5 طائرات فقط والحفاظ على النموذج من الطائرات الذي وضع بصمة قوية في فئة الطائرات المتوسطة الحجم التي يمكن تشغيلها على الرحلات الطويلة.

وأشارت المصادر إلى أن هذه الطائرة أحدثت تطورات جوهرية في مجال كفاءة استهلاك الوقود وراحة المسافرين، ما يجعلها تتناسب مع التوسع الذي تشهده «الكويتية» على مستوى العالم.

وتوقعت المصادر تسلم أول طائرة من صفقة الـ 28 طائرة إيرباص خلال النصف الأول من عام 2019.

وكشفت أن وفداً من «الكويتية» سيطير قريباً إلى مدينة تولوز في جنوب فرنسا لتوقيع الاتفاق النهائي.

وكشف رئيس مجلس إدارة «الكويتية»، يوسف الجاسم، إن المؤسسة ستقوم خلال الأسبوعين المقبلين، بالتوقيع مع «إيرباص» على اتفاقية لشراء مجموعة من الطائرات الحديثة المطورة.

كانت الشركة أعلنت أواخر الشهر الماضي، عن توقيع الاتفاقية المشتركة بين «الكويتية»، ومؤسسة مطار إنشن الدولي؛ لتشغيل مبنى الركاب الجديد «تي 4» في مطار الكويت الدولي.

«النقد العربي»: تفاقم الدين العام يؤثر على نمو اقتصاد الكويت

أظهرت دراسة لصندوق النقد العربي إمكانية تأثر معدلات النمو الاقتصادي للكويت سلبيا في حالة زيادة حجم الدين العام عن مستوى 40 % كنسبة للناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير.

جاء ذلك في دراسة للصندوق تحت عنوان "حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية".

وأوضحت الدراسة أن النمو الاقتصادي قد يتأثر على المدى المتوسط والطويل حال تجاوز الديون العامة في الكويت نسبة 58%.

وأشارت الدراسة أن مستويات الكويت منخفضة مقارنة بباقي دول المنطقة والذي يتخطى في المتوسط 70 %، وذلك نتيجة عدم تنوع الاقتصاد الكويتي وحساسية معدلات النمو وعجز الموازنة الشديدة إلى تغيرات أسعار النفط ما يبرر انخفاض سقف الدين العام للناتج المحلي الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

وأشارت النتائج إلى عدم وجود سقف مشترك للدين العام يسري على كل الدول العربية، مما يصعب استنتاج أي سقف مشترك يسري على كل البلدان بسبب اختلاف خصائصها الاقتصادية.

وتابعت الدراسة: "توحي النتائج إلى وجود ارتباط قوي بين سقف الدين العام القابل للاستمرار ودرجة تنوع الاقتصاد، حيث كلما تنوع الاقتصاد، ارتفع سقف الدين العام القابل للاستمرار".

«البنك الدولي»: عجز ميزانية الكويت سيبقى مرتفعاً عند 6 في المئة

توقع تقرير للبنك الدولي أن يبقى العجز في الكويت عند مستوى مرتفع نسبياً يتخو 6 % من الناتج المحلي الإجمالي، منوهاً بأنه في السنوات الماضية كان يموّل من عمليات السحب من المدخرات العامة.

وأشار البنك في تقريره إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الكويت شهد تحسناً مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج في أعقاب قرار "أوبك" منتصف العام الحالي، برفع القيود عن الإنتاج، متوقعاً أن يلقى النمو مزيداً من الدعم من النفقات العامة على البنية التحتية.

وأفاد التقرير أنه نظراً لمساهمة المحروقات بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي، فقد انكمش الاقتصاد المحلي بنحو 3.5 % خلال العام الماضي، بعد تخفيض إنتاج النفط المستمر المتصل بقرار "أوبك"، منوهاً بأن النمو في القطاع غير النفطي تماسك عند مستوى 2.2 %.

وكشف تقرير البنك الدولي عن تراجع الإنفاق الاستثماري في الكويت خلال العام الماضي بعدما سجل قفزة خلال 2016، بدعم من تكثيف الحكومة لإجراءات تنفيذ الخطة التنموية الجديدة.

ولفت التقرير إلى تحسن النشاط الاقتصادي وثقة المستثمرين، مبينا أن الكويت هي خامس أكبر منتج للنفط في "أوبك"، وأحد الأعضاء القلائل الذين يملكون فائضاً في طاقة الإنتاج.

ورجح أن يرتفع إنتاج النفط إلى 2.78 مليون برميل يومياً، أي بنحو 85 الف برميل يوميا، مبينا أن زيادة الأسعار إلى أعلى مستوياتها في 3 سنوات ونصف، وارتفاع معدلات التوظيف في القطاع العام، أدي إلى زيادة الإنفاق والثقة لدى الأسر.

ولفت إلى استقرار أسعار العقارات في الكويت بعد حركة تصحيح عامي 2016 و2017، في حين مازالت قروض البنوك الاستهلاكية قوية، إذ ارتفعت 7.1 % خلال النصف الأول من 2018.